الأمم المتحدة

A/AC.109/2024/10

الجمعية العامة

Distr.: General
22 March 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مونتسيرات

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية 5

ثانيا – الميزانية 6

ثالثا – الأحوال الاقتصادية 7

ألف – لمحة عامة 7

باء – الزراعة ومصائد الأسماك 8

جيم – الخدمات المالية 8

دال – السياحة 8

هاء – البناء 9

واو – المرافق العامة والاتصالات 9

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدّة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويمكن الاطّلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي: www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers.

24-05595 (A) 030424 170424

الرجاء إعادة استعمال الورق

رابعا – الأحوال الاجتماعية 10
ألف – لمحة عامة 10
باء – العمل 11
جيم – التعليم 11
دال – الصحة العامة 12
هاء – الجريمة والسلامة العامة 13
واو – حقوق الإنسان 13
خامسا – البيئة والنشاط البركاني 13
سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية 14
سابعا – مركز الإقليم في المستقبل 14
ألف – موقف حكومة الإقليم 14
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة 15
ثامنا – نظر الأمم المتحدة في المسألة 16
ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة 16
باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) 16
جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة 16

المرفق

خريطة مونتسيرات 19

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة يخضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثلة الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة سارة تكر (منذ آذار/مارس 2022)

الجغرافيا: يقع الإقليم في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بعد 43 كيلومتراً جنوب غربي أنتيغوا و 64 كيلومتراً شمال غربي غوادلوب. وتتسم الجزيرة بأكملها بطبيعة بركانية. وفي تموز/يوليه 1995، ثار بركان سوفريير هيلز بعد أن ظل خامداً لأكثر من 400 عام، وخلَّف آثاراً مدمرة شملت تدمير العاصمة، مما تسبب في إجلاء وإعادة توطين نحو 70 في المائة من سكان الجزء الجنوبي من الجزيرة. ولا تزال تُلمس آثار هذا الثوران وما تلاه من نشاط بركاني أقل حدة.

مساحة اليابسة: 103 كيلومترات مربعة (المساحة الصالحة للسكن: 40,1 كيلومترا مربعا)

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 582 7 كيلومتراً مربعاً

عدد السكان: 433 4 نسمة (تقديرات عام 2022)

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: 75,8 سنة (الرجال: 74,5 سنة؛ النساء: 77,5 سنة (تقديرات عام 2022))

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: بليموث، هُجِرَت في عام 1997 في أعقاب ثورة البركان. ويقع معظم مكاتب حكومة مونتسيرات في بريدس.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء جوزيف إيستون تيلور – فاريل (منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019)

الأحزاب السياسية الرئيسية: حركة التغيير والازدهار؛ والحركة الشعبية الديمقراطية

الانتخابات: أجريت آخر انتخابات في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ ومن المقرر أن تُجرى الانتخابات المقبلة قبل كانون الثاني/يناير 2025.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 487 13 دولارا من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (بوابة بيانات الأمم المتحدة (UNdata، 2021)

الاقتصاد: القطاع العام هو أكبر مصدر لفرص العمل. وتشمل الأنشطة الأخرى تعدين الرمال والبناء.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية، وترينيداد وتوباغو، والمملكة المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وفرنسا.

معدل البطالة: 8,7 في المائة (أيلول/سبتمبر 2020)؛ معدل بطالة الشباب: 20,9 في المائة (أيلول/سبتمبر 2020)

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي المربوط بدولار الولايات المتحدة (2,70 من دولارات شرق الكاريبي تساوي دولاراً واحداً من دولارات الولايات المتحدة)

لمحة تاريخية موجزة: أطلق كريستوفر كولمبس اسم مونتسيرات على الجزيرة تيمناً بأحد الأديرة الموجودة قرب برشلونة في إسبانيا. والاسم الأصلي للجزيرة هو أليواغانا (أرض الأدغال الشائكة). وقد وصل المستوطنون الأوروبيون الأوائل في عام 1632 وكان معظمهم أيرلنديين. وبعد ذلك، أصبحت الجزيرة ملاذاً لعمال السخرة الأيرلنديين الذين نُقِلوا إلى جزر الهند الغربية البريطانية. وفي عام 1768، ثار الرقيق في انتفاضة كبرى يوم الاحتفال بعيد القديس باتريك. وفي القرن الثامن عشر، خضعت مونتسيرات للاحتلال الفرنسي على فترات متقطعة قبل تثبيتها كإقليم بريطاني في عام 1783. وأصبحت إحدى مستعمرات التاج البريطاني في عام 1871. وفي أعقاب تفكك اتحاد جزر الهند الغربية في عام 1962، قررت مونتسيرات أن تكون مستعمرة تابعة للتاج البريطاني وليس دولة شبه مستقلة مرتبطة به.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - بموجب الأمر الدستوري لمونتسيرات لعام 2010، الذي بدأ نفاذه في أيلول/سبتمبر 2011، أصبح لمونتسيرات حاكم يعيّنه التاج البريطاني، ومجلس وزراء، وجمعية تشريعية. ويكون الحاكم مسؤولا عن الأمن الداخلي (بما في ذلك قوات الشرطة)، والشؤون الخارجية، والدفاع، والخدمة العامة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية. وعملا بالتشريعات التي أُقر بموجبها الدستور، يحتفظ التاج البريطاني بسلطة تخوله، بعد استشارة المجلس الملكي الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، سنّ قوانين لأغراض عامة أو لأغراض الحفاظ على السلام والنظام وتحقيق الحكم الرشيد في مونتسيرات.

2 - ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، وثلاثة وزراء آخرين، ومن النائب العام ووزير المالية، بحكم منصبيهما. ويحضر نائب الحاكم، وهو مواطن من مونتسيرات يعينه الحاكم، جلسات المجلس، ولكن لا يكون له الحق في التصويت. ويتولى الحاكم رئاسة المجلس. ويتولى المجلس مسؤولية الرقابة والإدارة العامتين للحكومة ويكون مسؤولا بصورة جماعية أمام الهيئة التشريعية.

3 - وتتألف الجمعية التشريعية من تسعة أعضاء منتخبين ومن نفس عضوي المجلس الاثنين بحكم المنصب. وتُجرَى الانتخابات عادة في مونتسيرات كل خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام للراشدين. وفي الانتخابات الأخيرة، التي أجريت في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تولت حركة التغيير والازدهار السلطة من جديد بعد أن هزمت الحركة الشعبية الديمقراطية وفازت بخمسة من مقاعد الجمعية التسعة. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أدى جوزيف إيستون - تيلور فاريل اليمين الدستورية بصفته رئيس وزراء مونتسيرات.

4 - ويتألف القانون الساري في مونتسيرات في المقام الأول من التشريعات التي تسنها الهيئة التشريعية لمونتسيرات، وبعض قوانين برلمان المملكة المتحدة التي تسري على مونتسيرات، وأوامر المجلس التي يصدرها التاج البريطاني، نيابة عن الإقليم، في المجلس الملكي الخاص، والقانون الإنكليزي العام. وتخضع مونتسيرات للولاية القضائية للمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي (محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف). ومحكمة الاستئناف محكمة متنقلة أنشئت بموجب الأمر رقم 223 الصادر في عام 1967 عن المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة بالمملكة المتحدة، التي تعقد جلساتها القضائية بالتناوب بين الأعضاء التسعة في المحكمة ومن بينها مونتسيرات. واللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص هي محكمة الاستئناف النهائي في المسائل المدنية والجنائية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام 2002 على منح مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية الجنسيةَ البريطانية.

5 - وأوفدت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بعثة زائرة إلى مونتسيرات في الفترة من 17 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، وصدر تقريرها (A/AC.109/2020/20) في 11 شباط/فبراير 2020.

6 - وفُتح تحقيقان في برلمان المملكة المتحدة في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2023، على التوالي، أحدهما من قبل لجنة الإدارة العامة والشؤون الدستورية، للبحث في الترتيبات الدستورية المتعلقة بأقاليم ما وراء البحار وللنظر في مدى ملاءمة العلاقة مع هذه الأقاليم لما يقتضيه القرن الحادي والعشرون؛ والآخر من قبل لجنة الإجراءات في مجلس العموم، لدراسة خيارات تمثيل أقاليم ما وراء البحار داخل مجلس العموم.

7 - وقدّم أدلةً خطية إلى التحقيق الأول كلٌّ من حكومة مونتسيرات، وحاكمة مونتسيرات، وزعيم المعارضة وعضو منتخب من المعارضة في الجمعية التشريعية لمونتسيرات، ورابطة الخدمة المدنية في

مونتسيرات، ورئيس مؤتمر مونتسيرات، ومدير إدارة تكنولوجيا المعلومات وخدمات الحكومة الإلكترونية في حكومة مونتسيرات، وجمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في مونتسيرات، والأمين الدائم في وزارة الاتصالات والأشغال والعمل والطاقة التابعة لحكومة مونتسيرات.

ثانيا - الميزانية

8 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال القطاع العام في مونتسيرات يعتمد على معونة الميزانية التي تقدمها المملكة المتحدة. ويشير بيان الميزانية للسنة 2024/2023 الذي قدمته حكومة الإقليم إلى أن مجموع مخصصات الميزانية للسنة المالية 2024/2023 بلغ 245,85 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وبلغ مجموع النفقات المتكررة المدرجة في الميزانية 150,54 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، بما في ذلك خدمة الديون. وتقدر الإيرادات للسنة 2024/2023 بمبلغ 150,54 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

9 - وتبلغ قيمة دعم الميزانية المقدم من الدولة القائمة بالإدارة 97,02 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وتبلغ الميزانية الرأسمالية للسنة 2024/2023 ما قدره 95,3 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وتمولها الدولة القائمة بالإدارة، وصندوق الشراكة التابع للمملكة المتحدة لتمويل البنى التحتية في الكاريبي، وبرنامج الاستثمارات الرأسمالية من أجل نمو اقتصادي مرن، والاتحاد الأوروبي، ومانحون آخرون، وموارد محلية. وستموّل الميزانية الرأسمالية مشاريع شتى، مثل المشاريع المنفذة في إطار برنامج الاستثمارات الرأسمالية، بما في ذلك تحسين مدرسة مونتسيرات الثانوية، وتشييد مستشفى جديد؛ وإكمال وتشغيل مشروع برج مراقبة الحركة الجوية الجديد؛ ومشاريع لتطوير أماكن جذب الزوار ووسائل راحتهم (مركز تفسير البركان) وحماية وتعزيز البيئة الطبيعية؛ ومشاريع لتطوير الميناء.

10 - وفي نيسان/أبريل 2019، وقعت حكومة المملكة المتحدة، من خلال إدارة التنمية الدولية سابقا، وحكومة مونتسيرات على مذكرة تفاهم بشأن برنامج الاستثمارات الرأسمالية من أجل نمو اقتصادي مرن. ويمثل البرنامج الذي يغطي الفترة 2019-2025 وتموله وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية برنامجا رأسماليا مدته ست سنوات لتحقيق النمو الاقتصادي في مونتسيرات وتعزيز قدرة الإقليم على الصمود لمواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية من خلال تحسين بنيته التحتية الحيوية وتعزيز قطاع السياحة فيه. ووفقا للاستعراض السنوي للبرنامج الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2022، يتمثل الهدف أيضاً في النهوض بدور القطاع الخاص. وقد وُضع البرنامج ليكون مرنا في أهدافه ولكي يدرج بعض المشاريع الرئيسية التي نوقشت مع حكومة الإقليم خلال السنوات القليلة الماضية، مثل مشروع المستشفى الجديد، ومشروع إعادة تسوية مدرج المطار، وبرج مراقبة المطار، ومصنع الأسفلت الجديد، ووصلة النطاق العريض بالألياف البصرية، ودراسات الإسكان الاجتماعي وتصميمه، والمدرسة الثانوية، ومحطة الصرف الصحي. وقد حددت أولويات المشاريع لدى الموافقة على البرنامج من خلال آلية حوكمة محددة. وفي غضون السنة الأولى من البرنامج، أنشئ مجلس للبرنامج لمناقشة الجوانب التقنية للمشاريع المقترحة. ويقدم مجلس البرنامج توصية بالمشاريع المقترحة إلى اللجنة التوجيهية للموافقة عليها في إطار البرنامج. وأشار الاستعراض إلى أنه تبين من تقييم البرنامج مواجهتُه لتأخيرات ناجمة جزئيا عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما اتصل بها من اضطرابات في سلاسل الإمداد فضلا عن الزيادة العالمية في الأسعار.

11 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تنص قوانين الضرائب في مونتسيرات حاليا على أن يدفع الأفراد المقيمون ضريبة على دخلهم المكتسب من جميع المصادر في جميع أنحاء العالم. وتفرض الضرائب أيضاً

على الدخل الخاضع للضريبة لأي شركة مسجلة أو جمعية للقروض السكنية أو أي مجموعة من الأشخاص. ونسبة الضريبة التي تدفعها الشركات حاليا على الأرباح هي 30 في المائة. ولا ينص قانون الضرائب في مونتسيرات حاليا على ضريبة على الأرباح الرأسمالية.

12 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، لم تعد مونتسيرات مؤهلة لتلقي تمويل من الاتحاد الأوروبي بعد عام 2022. وكان الاتحاد الأوروبي يخصص لها ما يقرب من 57,35 مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي (18,72 مليون يورو) كل خمس سنوات في إطار صندوق التنمية الأوروبي.

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

13 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على دعم الميزانية المقدم من حكومة المملكة المتحدة، الذي يمول نسبة 65 في المائة من النفقات المتكررة وجميع النفقات الرأسمالية لحكومة مونتسيرات. ولا تزال حكومة مونتسيرات أكبر مصدر لفرص العمل. ولئن كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي تشير إلى أن مستوى التنمية في الجزيرة مماثل لمستوى التنمية في بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا، فإن هذه المؤشرات غير دقيقة بسبب التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وهي لا تعكس اقتصاد مونتسيرات الضعيف أو مستوى المعيشة في الجزيرة. ولا تزال معدلات الفقر فيها مرتفعة مقارنةً بالجزر الأخرى في شرق البحر الكاريبي المتخذة أساساً للمقارنة.

14 - وتقدم وثيقة (غير مؤرخة) أعدتها إدارة الإحصاءات في مونتسيرات بيانات عن الحالة التي وصل إليها تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة في الإقليم، وهي الهدف 3 (المؤشرات 3-ج-1 و 3-1-1 و 3-1-2 و 3-2-2 و 3-3-2 و 3-3-3 و 3-3-4 و 3-4-1 و 3-4-2)، والهدف 4 (المؤشران 4-أ-1 و 4-ج-1)، والهدف 5 (المؤشرات 5-5-1 (أ) و 5-5-1 (ب) و 5-5-2)، والهدف 6 (المؤشر 6-1-1)، والهدف 7 (المؤشر 7-1-1)، والهدف 8 (المؤشران 8-5-2 و 8-7-1)، والهدف 9 (المؤشران 9-2-2 و 9-5-2)، والهدف 15 (المؤشر 15-1-1)، والهدف 17 (المؤشر 17-8-1).

15 - ووضعت حكومة مونتسيرات استراتيجية للنمو الاقتصادي وخطة تنفيذ للفترة 2018-2022 لكي يُسترشد بهما في الاستثمارات العامة، وذلك بهدف إعادة التوازن للاقتصاد في نهاية المطاف كي يتحول من اقتصاد يحركه القطاع العام إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تعمل حكومة مونتسيرات حاليا على وضع خطة محدثة للتنمية المستدامة. وتبين أن أحد مواطن القوة هو الدعم الذي تقدمه المملكة المتحدة للإقليم بموجب المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة. أما العوامل المحركة لاقتصاد مونتسيرات في المستقبل (أي الصناعات والخدمات التي يمكن أن تدعم مونتسيرات في تحقيق أهدافها الخاصة بالنمو) المحددة في خطة التنفيذ، فتتمثل في الاقتصاد القائم على أنشطة الزوار، وثقافة مباشرة الأعمال الحرة، والهياكل الأساسية، وقطاعات تعدين الرمال والزراعة والخدمات المالية وتوليد الطاقة.

باء - الزراعة ومصائد الأسماك

16 - نظراً لاستمرار النشاط البركاني في مونتسيرات، لا تزال معظم الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي ومناطق صيد الأسماك إما مناطق محظورة أو مناطق يتعذر الوصول إليها. بيد أن ثمة تقارير تفيد بأن المحاصيل الزراعية والمنتجات السمكية والحيوانية قد ازدادت في السنوات الأخيرة. ووفقا لاستراتيجية النمو الاقتصادي وخطة التنفيذ، ثمة إمكانية للتوسع في الإنتاج والعمالة في مجال الزراعة من خلال تعزيز المنتجات الجزرية المتخصصة، مثل التوت الأسود ومشروب رم الأدغال، ومن خلال زيادة مرافق التخزين المبرَّدة والإنتاج التجاري للدجاج والاستعاضة عن الواردات من منتجات البستنة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لم تستفد الجزيرة من هذه المجالات ذات الإمكانية العالية، بسبب انخفاض قاعدة الإيرادات والاستثمارات.

17 - ووضعت مبادرات صغيرة النطاق بقيادة محلية لإنشاء حدائق خضروات منزلية وزيادة مساحة الأراضي المخصصة للزراعة. ولا تزال الجزيرة تعتمد إلى حد كبير على الواردات ولديها مستوى منخفض من الأمن الغذائي.

جيم - الخدمات المالية

18 - مونتسيرات عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي الذي يعد المصرف المركزي للإقليم، وشريك في سوق الأوراق المالية لشرق الكاريبي، وفي فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة البحر الكاريبي، وهي الهيئة التي ترصد أنشطة مكافحة غسل الأموال وتعمل على التصدي لتمويل الإرهاب في المنطقة. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2019، أُعلن أن العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك الملكي الكندي في منطقة البحر الكاريبي ستتولاها المصارف المحلية في البلدان التي تعمل فيها؛ وبالنسبة لمونتسيرات، فإن هذا المصرف هو مصرف مونتسيرات. واكتملت عملية الاستحواذ التدريجية في حزيران/يونيه 2021.

19 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي يُلزِم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزِم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، نشرت حكومة المملكة المتحدة مشروع مرسوم ملكي يحدد إطارا للسجلات. وقد التزمت حكومة مونتسيرات بإنشاء هذا السجل، وتقدم حكومة المملكة المتحدة الدعم في ذلك الصدد حسب الاقتضاء. وفي عام 2020، أشارت حكومة المملكة المتحدة إلى أنها تتوقع بشكل معقول أن تصبح سجلات أقاليم ما وراء البحار جاهزة بحلول نهاية عام 2023.

دال - السياحة

20 - لا تزال إعادة تنمية قطاع السياحة، الذي كان المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي قبل الثوران البركاني الذي حدث في عام 1995، من أولويات حكومة الإقليم. وأشار رئيس الوزراء، في بيان الميزانية للفترة 2024/2023 الذي أدلى به في نيسان/أبريل 2023، إلى أنه بعد مرور أكثر من عامين هيمنت فيهما آثار جائحة كوفيد-19، يجري العمل على إعادة إنعاش قطاع السياحة في الإقليم.

21 - وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وآذار/مارس 2024، استؤنفت مؤقتا خدمات العبّارة التي تربط مونتسيرات بأنتيغوا. ومن الوارد أن تُستأنف بصورة دائمة في المستقبل في إطار استراتيجية أعم للوصول.

22 - ووفقا لشعبة السياحة التابعة لحكومة مونتسيرات، بلغ مجموع عدد زوار الجزيرة 956 20 زائرا في عام 2019، مما يمثل زيادة بنسبة 14 في المائة مقارنة بالعدد المسجل في عام 2018 (338 18 زائرا)، وهي المرة الأولى التي سُجل فيها عدد يتجاوز 000 20 زائر منذ ثوران بركان سوفريير هيلز في عام 1995. ووفقا لما ذكرته إدارة الإحصاءات في مونتسيرات، أدت الجائحة إلى انخفاض عدد الزوار الوافدين بنسبة 58,9 في المائة في عام 2020 وبنسبة 92,4 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2019. وفي عام 2022، سُجلت زيادة بنسبة 195,1 في المائة عن عام 2021.

23 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، نشرت حكومة مونتسيرات استراتيجية جديدة للسياحة في عام 2019، تحدد بالتفصيل خططا لتنمية السياحة في المستقبل. وهذه الاستراتيجية، اقترانا بالإعلان عن قيام مصرف التنمية الكاريبي مستقبلا بإدارة منحة مقدمة من صندوق المملكة المتحدة للبنى التحتية في منطقة البحر الكاريبي لتوسيع الميناء ليسمح للسفن السياحية بالرسو، أدت إلى توقع زيادة كبيرة في عدد الزوار.

24 - واستنادا إلى استراتيجية النمو الاقتصادي وخطة التنفيذ، فإن قطاع الزوار هو أهم محرك لاقتصاد مونتسيرات من حيث حجمه الحالي وإمكانات النمو التي ينطوي عليها. أما المزايا التنافسية التي تتسم بها السياحة، فتشمل بركان سوفريير هيلز ومدينة بليموث المدفونة التي تعد "الصورة الحديثة لمدينة بومبي القديمة"، والبيئات البحرية والحرجية النقية، والسكينة والهدوء، وتاريخ الموسيقى الحديثة، والأمن الشخصي.

25 - وفي 19 كانون الثاني/يناير 2021، أعلنت حكومة مونتسيرات عن بدء العمل بدمغة مونتسيرات للعمال عن بعد. ويسمح تصريح السفر الجديد للمهنيين بالعمل عن بعد في مونتسيرات لمدة تصل إلى 12 شهرا، وهو متاح للمهنيين (وعشرائهم وأسرهم) الذين يستوفون الشروط ولا يعتمد عملهم على وجودهم في الموقع. وفي تموز/يوليه 2022، أصدرت شعبة السياحة في مونتسيرات دليلا إلكترونيا للجزيرة.

هاء - البناء

26 - ترسم خطة التنمية المادية للفترة 2012-2022 رؤية حكومة الإقليم لتطوير الجزء الشمالي من الإقليم وتوفر إطارا للمساعدة على تحقيق الأهداف المبينة في خطة التنمية المستدامة، وتتناول مسائل كتوافر الأراضي ومحدودية الموارد وتطوير الهياكل الأساسية. وفي عام 2023، التمست وحدة التخطيط العمراني التابعة لوزارة الزراعة والأراضي والإسكان والبيئة آراءَ عامة الجمهور بشأن تعديل مقترح لخطة التنمية المادية للفترة 2012-2022. ولا تتوافر بعد معلومات عن الخطة الجديدة.

واو - المرافق العامة والاتصالات

27 - تقوم هيئة تنظيمية، هي شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة، بتوزيع المياه والكهرباء في الإقليم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن جميع السكان يحصلون على إمدادات وفيرة من مياه الشرب وأن زهاء 98 في المائة من السكان موصولون بشبكة المياه. وقسم المياه في الشركة مسؤولٌ أيضاً عن معالجة مياه الصرف الصحي في بعض المناطق، لا سيما في لوك آوت ودافي هيل. وكان لانقطاع التيار الكهربائي

(غير الناجم عن سوء الأحوال الجوية) في آب/أغسطس 2023 آثار ثانوية كبيرة على خدمات المياه ومياه الصرف وسلط الضوء على ضعف نظام المرافق.

28 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، حددت حكومة الإقليم هدفا يتمثل في الوصول بانبعاثات الكربون إلى مستوى الصفر بحلول عام 2030. وينصب التركيز حاليا على الطاقة الحرارية الأرضية، بعد قيام حكومة المملكة المتحدة بتمويل ثلاثة آبار للطاقة الحرارية الأرضية في مونتسيرات. وكان الاتحاد الأوروبي قد مول في السابق مشروعا للطاقة الشمسية.

29 - وبسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على طلب الركاب، توقفت خدمات عبارة الركاب إلى مونتسيرات في أيلول/سبتمبر 2020، قبل أن تُستأنف مؤقتا في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2023 ومارس 2024. إلا أن مونتسيرات لا تزال تربطها بأنتيغوا وبربودا رحلات طيران منتظمة وعلى متن طائرات مستأجرة تتولى شركتان تشغيلها. وتنظم هيئة دعم سلامة الطيران الدولية استخدام المجال الجوي لمونتسيرات والخطوط الجوية للإقليم.

30 - ومن خلال برنامج الاستثمارات الرأسمالية من أجل نمو اقتصادي مرن، الذي تموله الدولة القائمة بالإدارة، أعيد ربط مونتسيرات في عام 2020 بوصلة الألياف البصرية المغمورة، مما أدى إلى تحسين قدرة الاتصالات على الصمود في الجزيرة. وكانت هذه الوصلة قد كسرت في الأصل أثناء الثوران البركاني في عام 1995. ووفر البرنامج أيضا التمويل لإعادة تسوية مدرج في المطار الوحيد في مونتسيرات وبناء برج جديد ومحسن للمراقبة في المطار. وأعلنت الدولة القائمة بالإدارة في 15 شباط/فبراير 2022 عن زيادة كبيرة قدرها حوالي 13,9 مليون جنيه إسترليني في التمويل من المنح المخصص لمشروع تطوير ميناء ليتل باي في مونتسيرات، ليصل مجموع التمويل في إطار صندوق الشراكة التابع للمملكة المتحدة لتمويل البنى التحتية في الكاريبي إلى حوالي 28,3 مليون جنيه إسترليني، لتوفير ميناء آمن وقادر على مقاومة آثار تغير المناخ، وتحسين إمكانية الوصول إلى الجزيرة، وتوسيع الفرص الاقتصادية والتجارية والسياحية بشكل كبير. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، يتولى إدارة تمويل المنحة مصرف التنمية الكاريبي. ومُنح عقد تصميم وتشييد مرفق الميناء في ليتل باي في 14 شباط/فبراير 2022. وكان من المقدر أن تستغرق مرحلة التصميم والتشييد حوالي 19 شهرا.

رابعا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

31 - كان للأزمة الناجمة عن البركان أثر عميق على الهياكل الاجتماعية ونظم الدعم التقليدية في الإقليم. فقد أدت الأزمة إلى تشتت العديد من الأسر وتفكك المجتمعات المحلية وانتقالها للعيش في مناطق مختلفة من العالم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن خدمات الرعاية الاجتماعية في مونتسيرات لا تزال تشمل منح المساعدات المالية الشهرية والمساعدات على دفع الإيجار والمساعدات الممنوحة لمرة واحدة لتلبية الاحتياجات الأساسية. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنه يجري العمل على تحقيق التكامل في عملية تقديم الخدمات الاجتماعية في مونتسيرات عن طريق الاستفادة من الدعم التقني المقدم من حكومة المملكة المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

باء - العمل

32 - وفقا لما ذكرته إدارة الإحصاءات في مونتسيرات، أجريت دراسة استقصائية للقوة العاملة في النصف الثاني من عام 2020 بهدف الحصول على معلومات مهمة عن خصائص القوة العاملة وتأثير جائحة كوفيد-19. ووفقا لنتائج الدراسة الاستقصائية، كانت القوة العاملة في مونتسيرات، في أيلول/سبتمبر 2020، تتألف من 727 2 شخصا، منهم 406 1 رجال و 321 1 امرأة، وبلغت نسبة المشاركة الإجمالية 88,7 في المائة (92,5 في المائة بالنسبة للرجال و 84,9 في المائة بالنسبة للنساء). وبلغ عدد السكان في سن العمل، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاما، 077 3 شخصا. وكانت القوة العاملة المستخدمة تتألف مما مجموعه 489 2 شخصا (254 1 رجلا و 235 1 امرأة) وبلغ المعدل العام للبطالة 8,7 في المائة (6,6 في المائة في صفوف النساء و 10,7 في المائة في صفوف الرجال). وبالقيمة المطلقة، أبلغ ما مجموعه 238 شخصا (151 رجلا و 87 امرأة) بأنهم عاطلون عن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ معدل بطالة الشباب 20,9 في المائة: 24,2 في المائة بالنسبة للإناث، و 18,7 في المائة بالنسبة للذكور. وينظّم علاقاتِ العمل قانونُ العمالة وقانونُ العمل، اللذان جرى تنقيحهما في عام 2012 واللذان تقدم وزارة العمل في مونتسيرات بموجبهما خدمات الوساطة والتوفيق، وتقوم محكمة العمل بتسوية المنازعات.

33 - ويحدد قانون العمل المنقح الشروط الدنيا للعمل ويتضمن إجراءات لتسوية منازعات العمل، وهو ينص على المساواة في المعاملة في العمل بين العمَّال، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد الديني أو الأصل العرقي أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء السياسي أو الإعاقة أو المسؤوليات الأسرية أو الحمل أو الحالة الزوجية أو العمر.

جيم - التعليم

34 - لدى مونتسيرات هياكل أساسية وخدمات تعليمية تتيح إمكانية الاستفادة بشكل كامل من فرص التعليم الابتدائي والثانوي. ويبدأ التعليم الإلزامي في سن الخامسة ويستمر حتى سن السادسة عشرة.

35 - وتوجد عدة مراكز لرعاية الأطفال ودور حضانة تابعة للحكومة، ومركزان تابعان للقطاع الخاص لرعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أُنجز في عام 2015 استعراض لتدابير حماية الطفل، وقُدّم عدد من التوصيات بشأن تعزيز التنسيق بين الوكالات من أجل توفير حماية أفضل للأطفال. وتم وضع بروتوكول متعدد الوكالات، إلى جانب إجراءات منقحة وبرنامج مستمر للإصلاح التشريعي، من أجل ضمان تمتع الأطفال بحماية أفضل. وتم تقديم التعاون التقني عن طريق مشاريع مختلفة، بما في ذلك العمل مع الأخصائيين الاجتماعيين وموظفي مراقبة السلوك للمساعدة في بناء القدرات على الصعيد المحلي وتحقيق تغيير مستدام.

36 - وتقدم كلية مونتسيرات المتوسطة الموجودة في مدينة سالم، والمدعومة جزئيا، دورات دراسية متقدمة للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 18 عاماً، بالإضافة إلى دورات لاكتساب المهارات التقنية. ولدى جامعة جزر الهند الغربية قسم خارجي بجوار الكلية المتوسطة. ويمكن لطلاب الدراسات العليا الحصول على درجات علمية مختلفة من الجامعة بالدراسة عن بُعْد.

37 - ويدفع الطلاب من أقاليم ما وراء البحار رسوم التعليم نفسها التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار أو في المنطقة

الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا خلال فترة الثلاث سنوات السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. وسيكون الطلاب مؤهلين للحصول على قروض لدفع الرسوم الدراسية في إنكلترا شريطة أن يكونوا قد سوّوا وضعهم عند وصولهم إلى المملكة المتحدة وأن يباشروا بدراسة المواد الجامعية من المستوى الأول المكافئ للبكالوريوس بدوام كامل أو بدوام جزئي في العام الدراسي 2024/2023 ويتم تشجيع الطلاب المؤهلين على التأكد من أنهم يحملون جواز سفر بريطاني قبل التقدم بطلب للحصول على مركز يتيح لهم التمتع بالرسوم المحلية للدراسة في المملكة المتحدة.

دال – الصحة العامة

38 – وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية مسؤولة عن الصحة العامة في مونتسيرات وعن توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وخدمات صحة الأسنان، وخدمات الصحة البيئية، إلى جانب الرعاية والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك توفير الحماية للأطفال والبالغين الضعفاء. وتقوم مجموعة من المتخصصين بزيارة الجزيرة على مدار السنة، فضلا عن تقديم الدعم عن بعد. ويُحال المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية متخصصة إلى جزر مجاورة، في حين يمكن إحالة 10 مرضى إلى المملكة المتحدة سنوياً، باستخدام اتفاق حصص الرعاية داخل دائرة الصحة الوطنية في المملكة المتحدة. وتوجد بروتوكولات للإجلاء الطبي الطارئ إلى أنتيغوا وبربودا وغوادلوب، فرنسا.

39 – ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أقامت إدارة الخدمات الاجتماعية صلة مع سلطة محلية في المملكة المتحدة، قدمت للإدارة المشورة والدعم عن بعد، للمساعدة على تعزيز إجراءاتها المتعلقة بحماية الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية مسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات والأنظمة المتعلقة بالرعاية الصحية والاجتماعية.

40 – ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، بدأت مشاورة عامة بشأن مشروع السياسة الوطنية لرعاية كبار السن في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. واستُخدمت إسهامات المشاركين وتوصياتهم لتحديث السياسة وكان من المتوقع تقديم نسخة منقحة نهائية إلى مجلس وزراء الإقليم للموافقة عليها بحلول آذار/مارس 2022. ووافق مجلس الوزراء على السياسة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022 ودعا إلى زيادة التنسيق بين الوزارات لضمان تعميم السياسة على الحكومة بكامل مكوناتها.

41 – وتشمل المرافق الصحية الموجودة في الإقليم مستشفى غليندون في سانت جونز الذي تبلغ سعته 30 سريراً ويقدم خدمات تشمل المسائل الصحية الروتينية والفحوصات بالأشعة السينية والعمليات الجراحية البسيطة، فضلا عن عدة عيادات للرعاية الصحية الأولية. ووفقا لحكومة الإقليم، أُنجزت في عام 2022 أعمال التصميم التفصيلي لمستشفى جديد بسعة 24 سريرا، وكان من المتوقع أن يبدأ البناء في منتصف عام 2023. ويمول مشروع المستشفى الجديد من برنامج الاستثمارات الرأسمالية من أجل نمو اقتصادي مرن.

42 – وما فتئت حكومة المملكة المتحدة تقدم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار طوال فترة جائحة كوفيد-19. ومن أشكال الدعم المقدّم تمويلُ وتوريدُ مجموعات أدوات الاختبار، واللوازم الاستهلاكية المختبرية، والمعدات واللوازم الطبية واللقاحات المضادة لكوفيد-19، بما في ذلك الجرعات المعززة، وتوفير الخبرات في مجال الصحة العامة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن دعمها يتماشى مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها الواقعة وراء البحار.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

43 - بدعم مباشر من المملكة المتحدة في شكل إعارات للفنيين وسلسلة من زيارات الخبراء القصيرة الأجل إلى دائرة شرطة مونتسيرات الملكية ودائرة السجون التابعة لحكومة صاحب الجلالة، تشرع حكومة مونتسيرات في تنفيذ برنامج للتحديث وزيادة الكفاءة المهنية في قطاع إنفاذ القانون. وسُنّ قانون جديد بشأن العنف العائلي في أوائل عام 2021. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن معدلات الجريمة في مونتسيرات منخفضة جدا عموما بالمقارنة مع بقية منطقة البحر الكاريبي، وأنها تمثل، بحسب مقاييس معيّنة، أدنى معدلات الجريمة في الأمريكتين.

44 - وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث. وفي عام 2023، كانت السفينة *Dauntless* راسية في منطقة البحر الكاريبي في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، مما يكفل الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار العام لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار في الاستعداد والتصدي لخطر الأعاصير وغيرها من الكوارث، وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، وتوفير الدعم للاتصالات في حال حدوث أزمات في المنطقة.

واو - حقوق الإنسان

45 - يكفل دستور الإقليم الحقوق والحريات الأساسية للفرد. وتسري على مونتسيرات أحكام الصكوك الدولية والأوروبية الرئيسية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، طلبت مونتسيرات توسيع نطاق تصديق المملكة المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشملها. وكان الهدف من ذلك توسيع نطاق الاتفاقية بحيث تكون سارية على مونتسيرات في عام 2018؛ إلا أنه وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لم يتحقق هذا الهدف بعد لأسباب منها القيود المتعلقة بالقدرات في إدارة الخدمات الاجتماعية.

46 - وفي حين حاولت إدارة الخدمات الاجتماعية القيام ببعض هذه الأعمال في الماضي، فوفقا لمعلومات مقدّمة من الدولة القائمة بالإدارة، لا توجد في مونتسيرات حاليا أي هيئات حكومية تعنى بقضايا حقوق الإنسان وثمة منظمتان غير حكوميتين فقط تعملان في هذا المجال. إلا أن عددا من منظمات المجتمع المدني تعمل حاليا على مجموعة واسعة من القضايا ذات الصلة، بما في ذلك جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في مونتسيرات، وجمعية مونتسيرات للسكري، وجمعية كبار السن في مونتسيرات، ومركز مونتسيرات لموارد المرأة، ومجموعة دعم المرأة.

خامسا - البيئة والنشاط البركاني

47 - عقب ثوران بركان سوفريير هيلز في عام 1995، أنشئت منطقة محظورة تشمل تقريباً ثلثي جنوب الجزيرة. ومنذ ثورانه الكبير الأخير في شباط/فبراير 2010، بات البركان في حالة خمود، وفي عام 2014 رُفعت بعض القيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة جيم التي تشكل جزءا من النطاق الخارجي للمنطقة المحظورة وأصبح من الممكن الوصول إلى بعض المناطق من دون قيود.

48 - ولمونتسيرات إطار مؤسسي محدد بوضوح للاستجابة للكوارث، أعيدت صياغة التخطيط له بالكامل وتحيينه في أوائل عام 2021 من خلال مرفقات محددة بشأن الاستجابة لكوارث الأعاصير والبراكين والانسكابات النفطية. ومن خلال الدعم المقدم من المملكة المتحدة، تم تحسين نظم الاتصالات في الإقليم، بما في ذلك من خلال إنشاء شبكة جديدة لأجهزة اللاسلكي، من أجل تعزيز التنسيق عند حدوث أي كارثة. وأدى الدعم المباشر المقدم من المملكة المتحدة إلى زيادة قدرة الإقليم على التصدي لانسكاب نفطي بحري محدود، ويجري النظر في مدى جدوى أن يقوم الإقليم بتوسيع هذه القدرة للتصدي لانسكابات نفطية أكبر.

49 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، دشن رسميا مشروع تصميم وبناء مركز جديد لتفسير البراكين في مونتسيرات. ويشكل هذا المشروع عنصرا رئيسيا في استراتيجية مونتسيرات للسياحة ويتولى تمويله صندوق التنمية الأوروبي التابع للاتحاد الأوروبي.

50 - وفي أيار/مايو 2023، أعلنت شعبة السياحة في مونتسيرات، بالشراكة مع وحدة الإعلام الحكومي ومكتب رئيس الوزراء ومجلس مونتسيرات للفنون، عن العرض الأول للفيلم الوثائقي "بن فوغل والمدينة المدفونة" (Ben Fogle and the Buried City)، الذي يروي تجارب سكان مونتسيرات أثناء أزمة ثوران البركان المدمرة وفي أعقابها.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

51 - مونتسيرات عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهيئاتها الفرعية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن الإقليم يواصل حوار ثنائيا مع صندوق النقد الدولي يُشرك فيه ممثلين من القطاع العام والقطاع المصرفي وقطاع الأعمال التجارية والنقابات.

52 - ومونتسيرات عضو مؤسس في كل من الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو في المؤسسات المرتبطة بكلتا الهيئتين، ومنها جامعة جزر الهند الغربية، ومصرف التنمية الكاريبي، والمصرف المركزي لشرق الكاريبي، بالإضافة إلى جمعية منظمة دول شرق البحر الكاريبي التي أُنشئت في عام 2012 بموجب معاهدة باستير المنقحة المُنشِئة للاتحاد الاقتصادي لمنظمة دول شرق الكاريبي لدعم العمل التشريعي للمنظمة. وعلاوة على ذلك، يتمتع الإقليم بمركز المراقب لدى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، وهو عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصايد الأسماك. ومونتسيرات هي أيضا عضو كامل العضوية في الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

53 - ترد في الفرع أولا أعلاه معلومات عن موقف حكومة الإقليم إزاء مركز مونتسيرات في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

54 - في عام 2023، عُقد في لندن اجتماعان للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، أحدهما في 11 و 12 أيار/مايو والآخر في 14 و 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حيث استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليمها الواقعة وراء البحار.

55 - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الذي عُقد في أيار/مايو، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة وراء البحار أن المبدأ الذي يكفل للشعوب المساواة في الحقوق والحق في تقرير المصير، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبقُ على شعوب الأقاليم الواقعة وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية دعم حقّ هذه الشعوب في تقرير مصيرها، فذلك مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

56 - وذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة وراء البحار أنهم سيواصلون استكشاف السبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة عليها. وذُكر أيضا أن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلبات الشطب من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالنسبة للأقاليم التي يقيم فيها سكان دائمون إذا ما رغبت تلك الأقاليم في ذلك.

57 - وفي الإعلان المشترك الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، عقب الاجتماع الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة وراء البحار أن المملكة المتحدة ستدعم حكومات أقاليم ما وراء البحار المنتخبة ديمقراطيا كي تتحمل مسؤوليات إضافية وتحصل على قدر أكبر من الاستقلال الذاتي، إلى جانب المساءلة، إذا ما رغبت تلك الحكومات في ذلك. وستتخذ المملكة المتحدة هذه الخطوات تمشيا مع مسؤولياتها السيادية والقانون الدولي، مع ضمان الوفاء بالالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وكذلك بموجب دستور كل إقليم من أقاليم ما وراء البحار.

58 - وفي الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أثناء الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة المملكة المتحدة بجميع أقاليمها الواقعة وراء البحار علاقةٌ عصرية الطابع قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا.

59 - وأضاف قائلا إن تلك الأقاليم تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي على الصعيد الداخلي، رهنا بشرط واحد فقط، ألا وهو احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويجتمعُ المجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة سنويا لرصد أولويات العمل الجماعية وللدفع بعجلتها، والمملكة المتحدة ملتزمة بمساعدة الأقاليم على تحقيق تلك الأولويات الجماعية، بما في ذلك حماية البيئة، وعلى الاضطلاع بمسؤولياتها، بما فيها كفالة الأمن. وتقدم حكومةُ بلده الدعمَ المالي والعملي لبناء القدرات المحلية والقدرة على الصمود، ويجري تنفيذ مشاريع مختلفة من مشاريع البنى التحتية (انظر A/C.4/78/SR.8).

ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

60 - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة مونتسيرات في جلستيها الرابعة والعاشرة المعقودتين في 12 و 23 حزيران/يونيه 2023. وفي الجلسة العاشرة، وجهت الرئيسة الانتباه إلى النص المتفق عليه لمشروع القرار A/AC.109/2023/L.17، الذي اعتمدته اللجنة الخاصة بدون تصويت (انظر A/AC.109/2023/SR.10).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

61 - في الجلسة التاسعة، المعقودة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اعتمدت اللجنة الرابعة، دون تصويت، مشروع القرار الحادي عشر المعنون "مسألة مونتسيرات" الوارد في الفصل الثالث عشر من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2023 (A/78/23).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

62 - في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، اتخذت الجمعية العامة القرار 93/78 من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام2023 (A/78/23)، والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف لشعب مونتسيرات في تقرير المصير، وفقاً للميثاق وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمِّن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار مونتسيرات عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب مونتسيرات نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرِّية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وأهابت في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المبيَّنة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أشارت إلى دستور مونتسيرات لعام 2010 وإلى الأعمال التي اضطلعت بها حكومة الإقليم للمضي قدماً نحو توطيد المكاسب التي ينص عليها الدستور؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها في ما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية تقديم المساعدة إلى الإقليم، إذا طلبها؛

(و) رحبت بمشاركة الإقليم في أعمال منظمة دول شرق البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ز) أكدت أنه ينبغي للإقليم أن يواصل المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بمعلومات حديثة عن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ح) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أن تواصل تقديم المساعدة إلى الإقليم لتخفيف آثار الانفجار البركاني؛

(ط) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب مونتسيرات ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين مونتسيرات والدولة القائمة بالإدارة؛

(ي) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في مونتسيرات، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ك) زكت استنتاجات البعثة الزائرة وتوصياتها لنظر حكومة المملكة المتحدة، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وحكومة مونتسيرات، كي تتخذا الإجراء الملائم بشأنها؛

(ل) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل تقديم التقارير إلى الأمين العام عن الخطوات المتخذة والتقدم المحرز فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير البعثة الزائرة؛

(م) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ الخطوات اللازمة للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وشددت على أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بشدة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم مركزا ماليا دوليا، وهو ما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السارية؛

(ع) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة مونتسيرات وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين وعن تنفيذ القرار.

المرفق

خريطة مونتسيرات

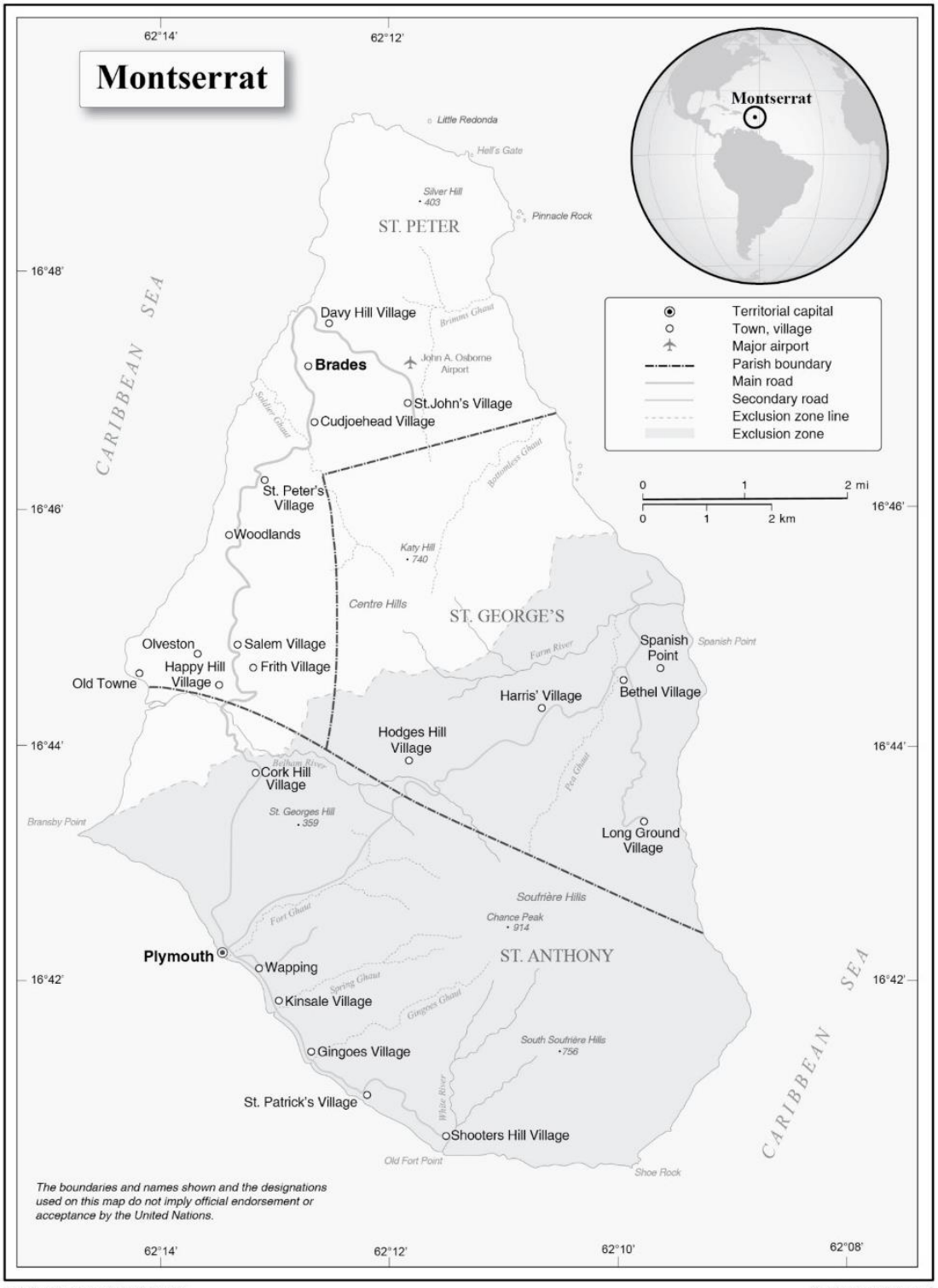

Map No. 2871 Rev. 3 UNITED NATIONS
June 2016

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)